



شبيبة العدالة والتنمية

الورقة السياسية

دعما للبناء الديمقراطي ضد الفساد والاستبداد



ينعقد المؤتمر الخامس لشبيبة العدالة والتنمية في وقت يشهد فيه المغرب تحولات هامة، ارتبطت بسياق عربي ودولي يعرف انتفاضات عربية وحراك ديمقراطي يؤسس لمرحلة مخاض وانتقال نحو بناء نظم سياسية جديدة، الامر الذي ينعكس على مسارات التنمية السياسية والاقتصادية التي يعيشها المغرب. وهذا ما يجعل من مؤتمرا هذا محطة سياسية وتنظيمية في غاية الأهمية.

وعلى المستوى الوطني يتجلى الطابع الاستثنائي للمرحلة السياسية التي نعيشها من خلال أمرين أساسيين:

أ- الأول ويتعلق بالجانب الدستوري : حيث استجاب دستور فاتح يوليوز - بما تضمنه من تعديلات هامة لتعزيز البناء الديمقراطي- لجزء مهم من مطالب الشعب المغربي التي عبر عنها خلال تظاهراته بمختلف المدن المغربية ابتداء من 20 فبراير 2011.

ب- الثاني وبهم فوز حزب العدالة والتنمية، ذي المرجعية الإسلامية، في الانتخابات البرلمانية لسنة 2011م، وتوليته رئاسة الحكومة. لينتقل الحزب من المعارضة إلى قيادة الحكومة في سياق دولي وعربي موسوم بالتحول والتوتر؛ وفي ظروف اقتصادية واجتماعية وطنية صعبة، خاصة مع ارتفاع آمال ومطالب المجتمع المغربي.

إن هذا الواقع السياسي الجديد يفرض على شبيبتنا تكييف رؤيتها السياسية، بما يستجيب لمتطلبات قيادة حزبنا للإئتلاف الحكومي القائم. وهي اللحظة التي تفرض على منظمنا تقييم أدائها السياسي والنضالي، وتقوية بنيانها التنظيمي، وفعاليتها التأطيرية، تطويرا لأدائها الشبيبي الوفي لمسارنا النضالي المبدئي والدائم ضد الفساد والاستبداد.

ووعياً منها بثقل التحولات الحاصلة، تؤكد شبيبتنا: استعدادها وانخراطها الكلي من أجل حماية مكتسبات الشعب المغربي؛ وعزمها الأكيد على المضي قدماً في مواصلة النضال لتحقيق آمال المغاربة في العدالة والكرامة والحرية. وتعلن انخراطها الكامل في دعم مشاريع الإصلاح الشامل الذي تقوده الحكومة الحالية بعزم وثبات. وتعتبر أن بناء مغرب جديد لكل المغاربة، لا بد وأن يمر عبر إنجاز وترسيخ مسيرة البناء الديمقراطي، الذي يتطلب بدوره تنزيلاً ديمقراطياً للدستور يحفظ للمؤسسات الدستورية حقها في صناعة القرار ورسم السياسات.

الشأن السياسي الوطني وتجربة الانتقال الديمقراطي

تزايد، في العقدين الأخيرين، اهتمام النخبة السياسية المغربية بقضايا الانتقال الديمقراطي، وإشكالات ممارسة السلطة. ففي الوقت الذي بقيت فيه السلطة السياسية وصناعة القرار السياسي شبه محتكرين، دستوريا وعمليا؛ ظلت الأحزاب السياسية والفاعلون المدنيون ردحا من الزمن على هامش الفعل السياسي وخارج دائرة إنتاج القرار أو مراقبته. وهي اللحظة ذاتها، التي كانت النخبة السياسية المغربية تراقب بكثير من الاهتمام عملية التحول الناجحة في سياق الموجة الثالثة للديمقراطية في العديد من الدول بأوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية وبعض دول القارة الإفريقية.

ورغم أن للمغرب تجارب في غاية الأهمية متعلقة بتوسيع هامش المشاركة في الفعل السياسي، بقيادة الملكية؛ فإن مسيرة هذا التوسيع، منذ الانفراج الأول الذي لعبت فيه قضية الصحراء المغربية دور الالتقاء الموضوعي بين الأحزاب الوطنية والملك الراحل الحسن الثاني، لم تأخذ خطأ تصاعديا لا على مستوى الإرادة السياسية، أو على مستوى تكريس التحول الديمقراطي دستوريا.

وإذا كانت القضية الوطنية، قد دشنت لنوع من التقارب بين الملكية والنخب الوطنية السياسية؛ فإن الضغط الدولي سيزداد على المغرب خاصة مع بداية عقد التسعينات من القرن 20م؛ حيث همَّ هذا الضغط: الجانب السياسي والمتعلق باحتكار السلطة، من جهة؛ وجانب الحريات العامة وخاصة حقوق الإنسان، من جهة أخرى. هكذا وفي سنة 1992م، عمل النظام السياسي المغربي على تعديل دستوري حظي فيه الوزير الأول ببعض الاختصاصات التنظيمية، من دون أن يتمتع بسلطة إنتاج السياسة العمومية.

غير أن تعمق الأزمة السياسية والاجتماعية التي مر بها المغرب، دفع المؤسسة الملكية إلى اللجوء للنخبة السياسية الوطنية لتجاوز الأزمة؛ بعد أن حذر صندوق النقد الدولي، في تقريره سنة 1995م، المغرب من أزمة خطيرة تتهدده. وهي اللحظة التي كان فيها الملك الحسن الثاني منشغلا بتأمين انتقال العرش إلى ولي عهده الملك محمد السادس.

لقد تدخلت مجموعة من العوامل في مجريات الحياة السياسية. إذ أدرك ملك البلاد أن انتقال العرش في هذه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا بد وأن يتم بمشاركة الأحزاب السياسية المعارضة؛ وهو ما حدا به للتوجه للكتلة الديمقراطية لفتح باب الحوار معها بهدف إشراكها في الحكم عبر تعديل دستوري متوافق عليه، وتعيين الوزير الأول من أحزاب الكتلة.

بدأ جزء من هذه المفاوضات بين الطرفين منذ 1993م، إلا أنها سرعان ما فشلت. ليتم إطلاق مفاوضات جديدة، أسفرت في نهاية المطاف على تصويت الكتلة بـ"نعم سياسية" على دستور 1996م، وتعيين عبد الرحمان اليوسفي وزيرا أولا لأول حكومة تناوب توافقي بالمغرب في مارس 1998م.

وفي هذا السياق عرف المغرب حدثا سياسيا مهما، ساهم بدوره في تثبيت الاستقرار السياسي وتوسيع مشاركة فاعلين سياسيين جدد؛ من خلال السماح لجزء من الإسلاميين بالعمل الحزبي القانوني، من داخل حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية والتي تحولت بعد ذلك إلى حزب العدالة والتنمية. لتشكل مشاركة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية لسنة 1997م حدثا سياسيا كبيرا، دشن لمرحلة جديدة في العلاقة بين المؤسسة الملكية والإسلاميين، وخاصة حركة التوحيد والإصلاح.

ويقدر ما استطاع النظام السياسي أن يستوعب المكون الإسلامي بحذره المعهود؛ كان في تأني القيادة الإسلامية لحركة التوحيد والإصلاح و واقعية مشروعها دور مهم في تأمين الانتقال السلس للحكم، وإسناد تجربة الانتقال التوافقي نقديا في مرحلة حرجة، عبّر فيها حزينا عن مبدئية واضحة وطموح كبير سعيا نحو إنجاح هذه التجربة الفتية والتي علق عليها المغاربة أملا كبيرا.

وهكذا عاش المغرب انتقالا سياسيا مزدوجا، تمثل في انتقال ناجح للملك، مع وصول مؤقت وظرفي للمعارضة السياسية إلى جزء من السلطة عبر حكومة تراضٍ بقيادة الاتحاد الاشتراكي. إلا أن هذه التجربة الحكومية الائتلافية سرعان ما انتهت بتعيين الملك محمد السادس، في شهر أكتوبر 2002م، لحكومة التقنوقراطي إدريس جطو، مما وضع حداً لآمال استمرار التحول الديمقراطي، وهو ما اصطلح عليه الخروج عن المنطق الديمقراطي.

وفي ظل حكومة إدريس جطو، وبعد الأحداث الإرهابية ل 16 ماي 2003م، عرف المغرب تراجعات خطيرة في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، بما مهد لعودة قوية للتحكم والاستبداد، وأعطى دفعة لقوى الفساد بدعم من بعض الأطراف النافذة في السلطة. مستهدفة حزب العدالة والتنمية، بالتضييق والتهديد بحله، باعتباره حزبا له مرجعية إسلامية، ومكونا سياسيا عمل على ضمان استقلاليته عن الدولة، وفي نفس الوقت التحم بالشعب وقضايا المصيرية.

ورغم المجهودات التي بذلتها الدولة عن طريق هيئة الإنصاف والمصالحة؛ فإن الارتداد عن الديمقراطية كان قويا وجارفا لأغلب المكتسبات الحقوقية والسياسية التي تحققت منذ سنة 1996.

المستجدات على الصعيد السياسي:

في المرحلة الفاصلة بين 2007 و2011م، شهد المغرب تراجعاً عن الديمقراطية، وموجة جديدة من عودة قوى الاستبداد والفساد والتحكم. والذي تكرر بتدخل واضح في الواقع السياسي عن طريق صناعة الخريطة السياسية ومحاولة التحكم الكلي فيها عبر تشكيل الحزب السلطوي الجديد.

ولقد كانت مرحلة الردة الديمقراطية، هاته، مؤشراً بارزاً على اختيارات الدولة التراجعية على جميع الأصعدة، وإن برزت بشكل فاضح على مستوى الحريات العامة. وهكذا استهدفت دوائر في السلطة من جديد حزب العدالة والتنمية، تضييقاً على مختلف أنشطته، وتحكما في نتائج انتخابات 2007، والتي كان حزبا مرشحا لاحتلال الرتبة الأولى بصدها.

لم تكتف قوى التسلط بأسلوب التحكم والتضييق بشكلهما التقليدي، بل رجعت إلى سلوكها القديم في تكوين الأحزاب. فكانت وراء تأسيس حزب شكل أغلبية برلمانية عديدة من دون أن يشارك في الانتخابات. وعندما شارك هذا الحزب المصنوع في انتخابات 2009م الجماعية تجندت السلطة بكافة أجهزتها، ومن خلال بعض الولاة والعمال ورجال السلطة من قواد وبشوات وشيوخ ومقدمين، للتعاون في تزوير الانتخابات لصالح حزب السلطة الجديد، وهذا ما يفسر احتلاله المرتبة الأولى اليوم في تسير الجماعات بالمغرب.

ورغم كل ألوان التضييق والتحكم، فقد تمكن حزبا من احتلال مرتبة متقدمة في الانتخابات، مما أزعج قوى الاستبداد والفساد التي خططت، من خلال حزبها السلطوي، على فك تحالفات حزبا مع باقي الأحزاب مستعملا في ذلك أسلوب التهديد والقمع، بغرض تهميشه وعزله. بل وتدخلت بعض الأجهزة بشكل مباشر في العديد من المدن كما حصل في مدن وجدة و طنجة والدار البيضاء.

وبالرغم من كل هذه المحاولات إلا أن حزبا استطاع إدارة هذه المعركة بصمود قوي واشتباك سياسي واضح، مما مكنه من ربح الرهان في العديد من هذه المدن. ووصلت محاولات التحكم إلى مداها حينما حاولت هذه الاطراف السلطوية النيل من قيادة الحزب، والسعي إلى الزج بها في متاهات المتابعات القضائية عن طريق فبركة ملفات وتلفيق تهمة وهو ما توج باعتقال عضو الأمانة العامة للحزب المناضل الأخ جامع معتصم وسجنه بسلا.

أولاً: السياق الإقليمي والدولي وانعكاساته على المغرب:

أزمة اقتصادية عالمية

بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، بشكل يوحي أنها أزمة مالية مرتبطة بالديون السيادية، لكنها سرعان ما مست النظام الرأسمالي المعتمد على البنوك في قلب عملياته المالية، وهذا ما جعل الأزمة تتطور بسرعة لأزمة اقتصادية عالمية أثرت بشكل مأساوي على الأوضاع الاجتماعية بكثير من البلدان، ولا زالت موجاتها المتتالية تمس بلدان أخرى. وهكذا ساهمت هذه الأزمة العميقة للنظام الرأسمالي مرة أخرى في خلخلة الوضع الدولي. وكما باقي الدول الساعية للتنمية، انطبق هذا الوضع على الاقتصاد المغربي المرتهن للاقتصادات الأوروبية، خاصة وأن اقتصادنا الوطني لازال اقتصادا ريعيا ، مما يبقي المغرب حبيس رتب متأخرة في مؤشرات التنمية.

قطبية النظام العالمي

أصبح من المؤكد تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على الأحداث الدولية. ومن هنا يمكن الحديث عن مراكز جديدة لصناعة القرار الدولي، تملك تأثيرا فاعلا على المسرح الدولي في حالي السلم والحرب. فلم تعد الصين مثلا قوة اقتصادية غير مبالية بالصراع السياسي الدولي، بل أصبحت قوتها الاقتصادية مدخلا لها لإدارة الصراع السياسي خاصة في إفريقيا والوطن العربي وآسيا الوسطى.

كما أن مجموعة بريكس، التي تضم الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، والتي تسعى إلى توسيع عضويتها، أخذت تلعب دورا مؤثر في الواقع الدولي، موظفة إمكانياتها الاقتصادية، ومستغلة لتراجع القوى التقليدية الدولية. كل هذا يعني أن بوادر تعدد مراكز القوى الدولية أصبحت أمرا واقعا، وأنه سمح بالتوازي لظهور قوى إقليمية صاعدة، كما هو الشأن بالنسبة لتركيا، وبعودة مؤثرة لروسيا والصين في صناعة القرار الدولي.

الانتفاضات العربية وسياقها

في هذا السياق الدولي الموسوم بالأزمة والصراع، اندلعت انتفاضة مباركة في تونس سرعان ما انتقلت لمصر وليبيا واليمن، والبحرين وبعد ذلك لسوريا. وكانت ميادين التحرير والساحات العامة مسرحا لبروز فاعل جديد في عالم السياسة العربي، حيث عادت الشعوب بعنفوان وقوة متجاوزة التنظيمات الوسيطة الحزبية والمدنية، وتمكنت من التغلب على الأجهزة القمعية للدولة العربية الحديثة الممثلة في القوى الأمنية والجيش.

فقد تمكنت جماهير الانتفاضات من كسر حاجز الخوف، بما ارتد على الدولة المستبدة. مما يمكن الشعوب من الانتصار، وتدشين مرحلة انتقالية تهدف إلى بناء نظام سياسي جديد. ورغم كل الخطوات الجبارة التي حققتها هذه الثورات، على الصعيدين السياسي والمؤسساتي، فإنها لازالت تواجه صعوبات داخلية وخارجية جمة.

فعلى المستوى الداخلي، لازالت قوى النظام السياسي العربي السابق تقف في وجه التغيير بقوة، يشهد عليها واقع المشهد السياسي في كل من مصر واليمن وتونس. مما أربك الفترة الانتقالية التي تمر منها هذه التجارب. بل تؤثر الحالة المصرية على تمكن قوى الفلول من خلط كثير من الأوراق بإعادة التحالف مع بعض قوى الثورة، الشيء الذي يشي بإمكان بروز ثورة مضادة للحراك الديمقراطي المصري .

وهي اللحظة التي لازالت ليبيا ما بعد القذافي تتلمس فيه الطريق إلى بناء دولة لكل الليبيين رغم الصعوبات القبلية التي تواجه هذا الطموح وضعف الدولة الوطنية على إدارة الصراع السياسي القائم. أما اليمن فالمرحلة الانتقالية فيها ليست أقل صعوبة من نظيراتها العربية، سواء في تعدد مراكز مواجهة التغيير، أو فيما يخص انقسامات معسكر الثورة.

ويبقى النموذج السوري مستمرا ومفتوحا على أكثر من سيناريو، حيث بدأت فيه الثورة سلمية، وواجهها نظام بشار الأسد بعنف شديد بواسطة جيش ظل إلى زمن قريب يقدم نفسه على أساس أنه جيش العرب، مما وسع من دائرة الثورة وأجبرها على الدفاع عن الشعب بالسلاح.

أما على المستوى الخارجي، فقد حاولت القوى الدولية التدخل للتأثير على مختلف هذه الانتفاضات العربية، سواء عبر وكلائها بالداخل؛ أو من خلال الضغوطات الاقتصادية والسياسية على المؤسسات الوليدة للثورة.

كما أنها ولحسابات مصلحة واستراتيجية تحالفت مع أنظمة مهددة بالسقوط كما هو حال النظام السوري، فالقوى الدولية بما فيها الولاية المتحدة وفرنسا، وروسيا والصين... هي في حقيقة الأمر لا تخدم أهداف الثورة السورية، كما أنها متخوفة من انتصارها وسقوط النظام هناك. ونفس الشيء يمكن قوله على تعامل القوى الدولية مع الانتفاضة البحرينية، والتي زُج بها في أتون صراعات وتقاطعات للمصالح الإستراتيجية الدولية.

ثانيا: السياق الوطني للحراك الديمقراطي المغربي

اقتصاد الربيع وإشكالية توزيع الثروة

ما فتئنا في شبيبة العدالة والتنمية، نعبر عن موقفنا الراض ونضالنا ضد الربيع في الاقتصاد والسياسة، منبهين إلى خطورته في صناعة اقتصاد نخبوي وطفيلي منهك لمقدرات الوطن، ومكرس لعلاقات مبنية على الزبونية والإفلات من المحاسبة. الأمر الذي يمكن فئة قليلة من المغاربة من الاستئثار بخيرات الوطن والاستحواذ على عوائد الاقتصاد وثرواته، في انتهاك واضح لمبدأ تساوي فرص المغاربة من توزيع عادل للثروة.

وبالنظر إلى خطورة الربيع على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الوطنيين؛ وتماشيا مع مقتضيات الدستور الجديد والبرنامج الحكومي، نجدد تأكيدنا على ضرورة القطع النهائي مع المنظومة الربعية التي كانت تستمد شرعيتها واستمراريتها من توجهات رسمية وسياسات عمومية عملت على تقديم امتيازات ربعية لجزء مهم من النخب الحزبية والاقتصادية قصد استمالتها وضمان ولائها السياسي.

وفي هذا السياق ندعو لتصحيح الاختلال الكبير الذي يعاني منه تدبير صندوق المقاصة وذلك بتحقيق استهداف ناجع للطبقات الفقيرة والمتوسطة المعنية بالحفاظ على القدرة الشرائية ودعم اسعار المواد الاساسية ، وانهاء الاستفادة غير المشروعة والتي تندرج ضمن نفس المنظومة والثقافة الربعية وهذا ما يفسر في اعتقادنا سعي قوى الفساد والتحكم الاقتصادي للتشويش على مبادرة الحكومة الحالية لإصلاح صندوق المقاصة.

السياق المغربي للربيع الديمقراطي

لم تكن التراجعات التي شهدتها المسار الديمقراطي مجرد هفوة عابرة بل سياسة إرادية اتجهت نحو النكوص والانقلاب على المكتسبات الديمقراطية التي تراكمت عبر سنوات من النضال الديمقراطي والتدافع السياسي والمجتمعي. وقد عي حزب العدالة والتنمية بهذا الأمر منذ البداية، وتصدى لهذا التوجه بحزم وقوة يفرضه عليه موقعه المنحاز إلى اختيار النضال الديمقراطي في مواجهة قوى الهيمنة والاستبداد.

ووفاءً منها لاختياراتها الوطنية والشورية الديمقراطية والنضالية، كانت شبيبة العدالة والتنمية، ضمن المشروع العام للحزب أول مكون شبابي تصدى لإستراتيجية التسلط والهيمنة على المشهد السياسي الوطني. بالرغم أن مواجهتنا لقوى الاستبداد والفساد بالمغرب أدت إلى مزيد من الضغط والتهميش اتجاه حزينا وشبيبتنا.

الحراك الشبابي السياسي وبروز حركة 20 فبراير

بدأ الربيع الديمقراطي مسيرته من تونس فأسقطت الانتفاضة هناك الرئيس بن علي، وبعده مبارك بمصر والقذافي... ووصلت رياحه إلى المغرب من خلال حركة 20 فبراير، حيث نزل عشرات الآلاف من المواطنين في مختلف المدن المغربية للشوارع، معبرين سلميا عن رفضهم للاستبداد والفساد، ومطالبين باسترداد سلطة الأمة بالديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، مستكملين مسيرة الشعارات السياسية التي رفعها ونادى بها حزب العدالة والتنمية

لقد عبرت التظاهرات السلمية بالشوارع المغربي عن رغبة شعبية عارمة لتجاوز نفق الدولة الاستبدادية، وتدشين دولة مغربية خادمة للمغاربة. ولعل في رفع شعار "إسقاط الفساد والاستبداد" رسالة قوية إلى من يهمه الأمر. ولقد أكد جل المشاركين في هذه التظاهرات على ضرورة الانتقال من ملكية تنفيذية إلى ملكية ديمقراطية برلمانية.

وفي هذا السياق جاء خطاب 09 مارس استجابة معتبرة لمطالبها عبر إقرار تعديل دستوري مهم، أفضى إلى انتخابات مبكرة وبنزاهة كبيرة بوات حزب العدالة والتنمية الرتبة الأولى، ومن تم تعيين أمينه العام عبد الإله ابن كيران رئيسا للحكومة الحالية

الطريق الثالث، خيار ورهان استراتيجي

بكثير من التبصر، تفاعل حزب العدالة والتنمية وشيبيته مع رياح الربيع الديمقراطي؛ ودعما جميع المطالب الهادفة إلى إصلاح الوضع العام بالمغرب، والانتقال من أتون الاستبداد إلى رحابة الشورى والديمقراطية في ظل الثوابت الوطنية.

ولم يكن تفاعلنا الإيجابي في شبيبة العدالة والتنمية مع الحراك الشبابي المغربي، وتظاهراته على المستوى الوطني وليد لحظة التأثير بما وقع بعض البلدان العربية فقط، بل جاء انسجاما مع سبقنا في الشبيبة والحزب لمناهضة الاستبداد والفساد منذ 2007م، ومواجهتنا المباشرة للحزب السلطوي.

لقد كانت مواجهتنا لهذا الحزب مواجهة مفتوحة مع قوى الفساد والاستبداد السياسي والاقتصادي، من مؤسسات وشخصيات سياسية معروفة بعوائها للديمقراطية وللصالح العام. ولم يكن غريبا أن تواجه حركة عشرين فبراير من خلال شعاراتها ومنشوراتها، تلك المؤسسات والشخصيات التي سبق وأن واجهناها من خلال نضالنا اليومي الوطني منذ سنة 2007م.

إن منطلق الاختيار الثالث بالنسبة إلينا كان، ولازال، قائما على تفاعل وتكامل بين نضالنا من أجل الإصلاح وحرصنا على الاستقرار. وهو الاختيار الذي عبرنا عنه من موقع الوعي والقناعة المبدئية بأنه إذا كان الاستقرار مدخلا للإصلاح فإن

دوام الاستقرار رهين بتحقيق الإصلاح. وهي الأطروحة الواضحة التي عبر عنها نداء الإصلاح الديمقراطي، التي كانت شبيبتنا أحد المنظمات التي أطلقتته. وسنسعى، من خلال هذا الاختيار المبدئي، إلى إنجاز الإصلاح ضدًا على كل محاولة تعمل على أن تكون التجربة الإصلاحية الحالية مجرد جملة اعتراضية في الحياة السياسية المغربية.

وبفضل وضوح مشروع حزب العدالة والتنمية وقدرته على اتخاذ المواقف الصحيحة المنحازة إلى اختيارات الشعب في اللحظات الحاسمة، النف الشعب المغربي حول هذه الأطروحة، مما أكد بأن الشعب المغربي لا زال مقتنعا بإمكانية بلورة تجربة إصلاحية من دون إرباك الاستقرار الوطني.

دعمنا لمسيرة الإصلاح والتجربة الحكومية

إن شبيبة العدالة والتنمية، وهي تستحضر مسيرة الحكومة بقيادة حزينا، عازمة على أن تظل على إصرارها ووفائها لاختياراتها المذهبية القائمة على التفاعل الإيجابي مع مختلف الفاعلين من داخل الحكومة ومختلف المؤسسات الدستورية، وهيئات المجتمع المدني، وباقي الفاعلين إعلاءً للمصلحة العامة ومواجهةً لقوى التسلط والاستبداد، وممانعةً لقوى التئيس والإحباط والتطرف.

في هذا السياق، نؤكد تشبثنا بالمرجعية الإسلامية التي تحثنا على التعاون والتفاعل مع مختلف الفرقاء السياسيين والمدنيين، ورجال العلم والثقافة... بهدف توسيع قاعدة التشارك السياسي والنضالي، والتدافع السلمي القائم على احترام الاختلاف والتنوع.

ومن هذا المنطلق نحن لا نعتبر أنفسنا طرفا في الحكومة الحالية، وإن كان حزينا يقودها؛ غير أننا نؤيد بشكل قوي هذه التجربة ونساند مجهوداتها الإصلاحية على كل الصعد، وهذا لا يعني تماهينا مع التجربة، بل نحن قوة شبابية مغربية منظمة، تحتفظ لحقها بالنقد والخلاف ومعارضة بعض توجهات هذه الحكومة إذا لزم الأمر، بناء على تقديرها للوضع السياسي المغربي الراهن.

ثالثا: الانتقال والتحول الديمقراطي

الانتقال الديمقراطي رؤية تأطيرية

يعني الانتقال الديمقراطي، في عمومه، ذلك التحول من وضع ونظام مستبد مغلق إلى آخر ديمقراطي. فالتحول هو وضع انتقالي بطبيعته، وبالتالي لا يمكن حسم مساره بسهولة وبيقينية. فقد تنجح عملية الانتقال أو تتوقف، كما أن الرجوع للاستبداد والديكتاتورية يبقى وارداً.

وترى أدبيات علم السياسة أن التحول الديمقراطي عملية معقدة، يتم من خلالها العبور من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة واسعة للمواطنين وتداولاً للسلطة. ويمر هذا المسلسل بمراحل عدة، لا تخلو من صعوبات بنيوية.

تجربة التناوب، فشل التجربة أم فشل الانتقال الديمقراطي...

عاش المغرب تجربة سابقة سميت بالتناوب التوافقي، والذي جاء بعد دستور 1996م، وانتخابات 1997م. وقد ساند حزب العدالة والتنمية هذه التجربة مساندة نقدية. غير أن تجربة التناوب التوافقي لم تحقق أهدافها الحقيقية، كما بينت أن الخيار الديمقراطي ليس خياراً استراتيجياً عند الدولة.

لقد أظهرت هذه التجربة، هامشية الأحزاب بالمغرب، كما أظهرت ضعفاً في إشراك الأحزاب السياسية في ممارسة السلطة وصناعة القرار السياسي.

رؤية الشبيبة لقضية الانتقال والبناء الديمقراطي.

يعني لنا الانتقال الديمقراطي: عملية التحرر المستمر من وضع التحكم والاستبداد الذي ترسخ بالمغرب، إلى وضع تسود فيه الإرادة الشعبية، المعبر عنها بدولة القانون. وهو بذلك مرتبط بالإصلاح السياسي الشامل، قانونياً ومؤسسياً؛ وعملية التحرر، هي في حقيقتها وجوهرها عملية قيمية شاملة، تستند وتنطلق من المرجعية الإسلامية المناهضة للظلم والامارة بالقسط والعدل. ولذلك فالتحرر المفضي للانتقال الديمقراطي يعني بالنسبة لنا:

- التحرر من السلطوية: باعتباره مدخلاً للقضاء على الاستبداد؛
 - التحرر من الفساد: باعتباره مدخلاً للشفافية والمحاسبة على المسؤولية؛
 - التحرر من الظلم: باعتباره مدخلاً لنشر العدل واستعادة الكرامة الإنسانية.
- ونرى في شبيبة العدالة والتنمية، أن للانتقال شروطاً داخلية عدة يجب احترامها، نذكر منها أساساً:
- بناء مؤسسات وطنية انطلاقاً من دستور ديمقراطي يجعل من الشعب مصدراً للسلطة، ومورداً لشرعيتها، مع

التنصيب الواضح على فصل السلط وتوازنها.

- ممارسة الحكومة لكامل صلاحياتها في رسم السياسات العمومية وتنزيلها، باعتبارها تعبير عن الإرادة الشعبية بطريقة ديمقراطية انتخابية.
- التكريس العملي لفصل واستقلال السلطة القضائية، عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. الأمر الذي يكفل إعمال الرقابة القضائية على الجهازين التشريعي والتنفيذي، وضمان بقائهما داخل حدود القانون ، وبما يجعل السلطة القضائية حامية للمشروع الديمقراطي والإرادة الشعبية في العيش في ظل العدالة والحرية والكرامة الإنسانية.
- إن التحول الديمقراطي لا بد أن يزاوج بين توسيع وبناء الشورى والديمقراطية، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- إقرار الحكامة الأمنية، وتفعيل مبدأ الرقابة البرلمانية على السياسة الأمنية باعتبارها سياسة عمومية، شأنها شأن باقي السياسات العمومية الحكومية الأخرى.
- مكافحة الفساد في جميع المجالات الحياتية، خاصة في المجال السياسي والاقتصادي.
- ضمان شفافية الإدارة العامة، وإصلاحها لتواكب التطورات التي يعرفها مجتمعنا المغربي.
- توسيع دائرة نشاط ومشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة للمجتمع.
- تحقيق جهوية متقدمة بضمانات دستورية واسعة؛ لها مؤسساتها التشريعية والإدارية التنظيمية، التي تحقق إدارة مختلف مصالح المواطنين جهويا.

التنزيل الديمقراطي للدستور المدخل الحقيقي للانتقال

إن شبيبة العدالة والتنمية حينما تعتبر أن التنزيل الديمقراطي للدستور هو المدخل لمغرب جديد، فهي تطرح هذا الخيار باعتباره الطريق الوحيد للقطع مع الاستبداد الجديد الذي عاشه المغرب. ولذلك ففلسفة تنزيل الدستور كما ندعو إليها

ونتبتها، تعتبر التنزيل الديمقراطي للدستور، مقدمة لازمة، ومدخلا استراتيجيا للتحرر من الاستبداد والتسلط، عن طريق تعزيز الحقوق والحريات في نطاق دولة يسود فيها فصل السلط ، واستقلالية القضاء.مع وجوب احترام كل المؤسسات الدستورية ، وفقا لما جاءت به الوثيقة الدستورية من مقتضيات.

إننا كذلك نطرح التنزيل الديمقراطي للدستور باعتباره مدخلا للقضاء على اقتصاد الريع، وتفكيك لوبيات الفساد الاقتصادي، وبالتالي بناء منظومة اقتصادية وطنية عادلة، تنتج تنمية مستدامة، وتوزيعا عادلا للثروة الوطنية.

وفي هذا الإطار ندعو كل المؤسسات الدستورية إلى الالتزام الديمقراطي بما جاء به الدستور ، كما نعتبر أن أي محاولة للتدخل في الاختصاصات الدستورية للحكومة وباقي المؤسسات الأخرى التابعة لها من طرف جهة لا يخول لها الدستور ذلك ، هو نوع من الالتفاف على الوثيقة الدستورية ودعوة للنكوص والرجوع إلى مرحلة التحكم والاستبداد.

كما ندعو إلى إخراج القوانين التنظيمية المكملة للدستور الحالي وفق منهجية تشاركية، تتجاوز الحساسيات الحزبية، وتؤسس لقواعد ديمقراطية جديدة.

إن شبيبة العدالة والتنمية، وهي تختار هذه الخيارات، إنما تهدف إلى الرقي بالمغرب إلى مصاف الدول المتقدمة ديمقراطيا، وجعل المطالب الشعبية فوق كل اعتبار حزبي. وهذا بالنسبة إلينا هو السبيل والطريق الضامن لاستقرار المغرب دولة ومجتمعا.

رابعاً: موقع شببية العدالة والتنمية في سياق البناء الديمقراطي

عناصر في استيعاب التحولات الإقليمية والمحلية

جاءت ثورات الربيع الديمقراطي انتفاضا ضد إصرار قوى الاستبداد والفساد على انتهاك حرمة الإنسان؛ وإمعانها في تهديد مقومات العيش الكريم لجميع الأجيال؛ والاستئثار بالمقدرات المتنوعة التي يفترض أن تخدم البلاد وكل العباد. وقد شكل الشباب قطب الرحي في قيادة الانتفاض والتغيير العربيين، وركيزة أساسية في إسقاط حاجز الخوف. إن موجة التغيير هاته بوأت الإسلاميين الصدارة في الاستحقاقات الانتخابية، بما مكنهم من المشاركة في السلطة وتدير الشأن العام.

إلا أن مردودية التغيير الثوري لم تكن في مستوى الكلفة الثورية: فاجتثا بعض مظاهر الفساد والاستبداد صاحبه -في المقابل- استمرار تحصن البنيات الفكرية والمؤسسية الحامية للفساد والراعية للاستبداد، إذ لم ترق بعد محاولات القوى الثورية والإصلاحية التي وصلت حديثا للسلطة إلى مستوى اجتثا هذه البنيات نظرا لمجموعة من العوامل لعل أهمها يتمثل في حداثة التجربة التديرية للماسكين بالسلطة حديثا والممانعة التي أبدتها قوى مناهضة التغيير وانتظامها كقوى للردة ومحاولة إجهاض مسلسل الإصلاح ، بالإضافة إلى تعقيدات الوضع الدولي اقتصاديا وسياسيا... الخ.

إمكانات نجاح التحول الديمقراطي في سياق تجربة الإصلاح في ظل الاستقرار

أمام هذه المعطيات الواقعية، وبكل ما تخلقه من تحديات وما تتيحه من فرص، يتجدد دور الشباب كمحدد أساسي في إكمال مسيرة التغيير والحفاظ على وتيرة مطالب الإصلاح وقيادة التحرر على جميع المستويات. وهو ما يجعل شببية العدالة والتنمية موضع مسائلة بخصوص موقعها ضمن المشهد السياسي كهيئة شبابية تعنى بقضايا الشباب في المقام الأول، وهو الأمر الذي يفرض جاهزية الشببية للتعامل المتوازن مع مختلف تطورات المشهد الوطني.

إن قراءة التحولات الإقليمية والدولية المؤثرة في الوضع الداخلي، والتفاعل مع مستجداتها المتسارعة القصد منه هو توظيف مدخلاتها في تحديد المواقف الضرورية والوسائل الناجعة لكسب رهان التحرر كغاية شبابية، وكمشروع مجتمعي مشترك وضروري لتحقيق التنمية وحلم الشهود الحضاري.

إن الإجابة الواعية عن الموقع السياسي لحزب العدالة والتنمية وشببيته حاضرا ومستقبلا يفرض العمل على تحسين الممارسة الشورية الديمقراطية والتعاون مع مختلف القوى الديمقراطية الحققة. وذلك في أفق السعي نحو إنجاح

تجربة الإصلاح في ظل الاستقرار بقيادة الملكية والحكومة المنتخبة وفقا لما تقتضيه الاختيارات الدستورية المغربية. وذلك باستثمار التدابير الحكومية لضمان الاستقرار وتعزيز المشروعات السياسية للمؤسسات القائمة.

ويفترض هذا السياق تحقيق نسب مقبولة من طموحات الشعب المغربي بإصلاح الواقع السياسي والاقتصادي. وهذا ما يتطلب عملا مشتركا بين المؤسسة الملكية والحكومة الحالية، وبالتعاون مع كافة الأحزاب السياسية والقوى المجتمعية، إنجازاً لتجربة الانتقال الديمقراطي.

وهو الأمر الذي، يستلزم من كل الأطراف التعاون على إنجاز تجربة البناء الديمقراطي، ومقاومة كل القوى والعوامل التي تهدد تجربة الانتقال وإهدار فرص البناء الديمقراطي. بما يتيح الفرصة مجددا لرجوع قوى الاستبداد والفساد للتحكم في مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية بالوطن.

خامسا: استحقاقات النضال الديمقراطي شبابيا

إن وضعية منظمنا باعتبارها "شبيبة حزب يقود الحكومة"، تفرض علينا أن نعي جيدا تبعات هذا التموقع السياسي البالغ الحساسية. انه موقع يتطلب تجديد أدوار الشبيبة بجعل إسنادها لتجربة الإصلاح والبناء الديمقراطي أولوية من أولوياتها السياسية. وهو ما يقتضي العمل على دعم التجربة الحكومية وإنجاحها والذود عنها وإدامة وهجها وإشعاع تجربتها.

متطلبات الموقع التنظيمي:

إن تنامي الإقبال على شبيبة العدالة والتنمية وتمدده العضوي يتطلب العمل على الرقي بالمؤسسة التنظيمية وفعاليتها التأطيرية والاقتراحية والنضالية، وتطوير المستوى الفكري والسياسي للأعضاء من موقع الإنتاجية وليس الاستهلاك المعرفي، وبناء الشخصية السياسية الراشدة التي تتمتع بالكفاءة والفعالية والمسؤولية. وكذا، إبداع بدائل مستدامة وغير تقليدية للتأطير والتواصل الميداني بما يقربنا من عموم الشباب المغربي وكافة المغاربة.

إن الموقع الحالي لحزب العدالة والتنمية وشيئته، بكل ما يتطلبه من إبداع في تجديد التصورات وفاعلية في الأداء التنظيمي وجرأة في المواقف وشجاعة في توصيف الواقع السياسي يفرض تنويع مجالات التحرك المرهلي على ثلاث واجهات أساسية: تنظيمية، وطنية وإقليمية-دولية. فضلا عن تطوير البنيات التنظيمية (المركزية والمجالية) لتلائم الآفاق المتاحة في الممارسة السياسية-الشبابية، مع كل ما تتطلبه من أنظمة ومساطر تضمن الانضباط التنظيمي تصوريا وسلوكيا. كما أن توسع دائرة العضوية يتطلب العمل على ادارة الموارد البشرية وتطوير كفاءاتها بما يحقق أهداف شبيبتنا و بما يتطلبه ذلك من تعميق الثقافة والممارسة الشورية والديمقراطية لدى مناضلي الشبيبة، وإشاعة قيم مناهضة الاستبداد في نفوسهم وممارستهم النضالية. وكذا، تطوير أدوات التربية والتكوين بما يدعم فاعلية الخطاب والممارسة السياسية للأعضاء، ويعزز الحضور الشبابي النوعي داخل المشهد الحزبي والسياسي، مع تشجيع الإنتاجية الفكرية والسياسية.

العمل على تطوير آليات التواصل والتأطير (الداخلي والبيني) ووسائل تحصيل المعلومة، بما يضمن تسويق الإنجازات ورد الشبهات وتصريف مواقف الحزب السياسية.

وأخيرا، تعزيز الهوية في التدبير التنظيمي، والخروج من دائرة المركز، وخلق أنوية التفكير والتحليل والدراسة والبحث والاستقصاء، والاستفادة من التغطية الترابية الواسعة للهيئات المجالية في النهوض بالقوة الاقتراحية والتأطيرية والإشعاعية بما يسند التجربة الحزبية في التدبير العمومي الوطني والترابي، مع تشجيع المبادرات النوعية في هذا الاتجاه.

استحقاقات الوضع الوطني:

فضلا عن كل الاستحقاقات المتعلقة بإصلاح الذات وتقوية الأداة، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الخطوات

المهمة التي ستمكننا من تطوير أدائنا النضالي وطنيا، نذكر من بينها:

✓ تعميق التواصل مع المحيط الشبابي المغربي، والتعاون مع القوى الحية لمناهضة بنيات ومظاهر الاستبداد، وفضح أدوات اشتغاله في مختلف المجالات.

✓ خوض معركة التوعية الممأسسة من خلال أولويات نضالية في قطاعات ذات العلاقة بالمسألة الشبابية، وذلك برصد وتتبع السياسات القطاعية الشبابية واقتراح المشاريع الملائمة بهذا الصدد.

✓ تعزيز ثقافة المشاركة السياسية لدى الشباب المغربي، وتكريس ثقافة الواجب والمبادرة بين مختلف فئاته، والنهوض بروح المبادرة من خلال أنشطة نوعية.

الاستحقاقات الإقليمية والدولية:

✓ تكثيف التواصل مع ممثلي البعثات الدراسية الأجنبية بالمغرب (لاسيما المغربية والإفريقية)، وتسريع وتيرة الشراكات والاتفاقيات الثنائية مع الهيئات الشبابية الأجنبية (عربيا ودوليا).

✓ الدعوة إلى تشكيل إطارات جامعة للشبيبات المغربية، مع دعم الحضور المتميز والفعال لمنظمتنا دوليا من خلال الدبلوماسية الشبابية، والسعي لخلق تكتلات إقليمية وعربية وإسلامية وقارية ودولية.

✓ تعزيز التواصل مع الشبيبات الحزبية والمنظمات السياسية الأوروبية، والأمريكية الشمالية والجنوبية.

✓ تعزيز المشترك الإيجابي بين دول الربيع الديمقراطي من خلال تبادل التجارب مع الهيئات الشبابية للأحزاب الحاكمة، وتجميع الجهود لمواجهة البنيات المشتركة للفساد والاستبداد، والعمل على كسب مزيد من الدعم المتبادل لتجارب التدبير.